العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة

أ.هويدي عبد الجليل

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

الملخص :

تعتبر السياحة البيئية صناعة تصديرية هامة كونها تعتمد على المقومات الطبيعية بمواردها وثرواتها المختلفة بالإضافة للمقومات المادية التي شيدها الإنسان لجذب السياح، كما أن لها دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة والتي تمثل واجهة عاكسة لصور تطور الشعوب والدول في كافة المجالات، والمرتبطة بشكل مباشر بالبيئة حيث تعمل على تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

Abstract :

The eco-tourism is considered as an important export industry, dependent on the natural ingredients with their various resources and wealth in addition to the physical ones built by people to attract tourists, it also has a prominent role in achieving sustainable development which represents the interface reflecting images of the development of peoples and countries in all fields and directly related to the environment where it works to achieve the development goals on one hand and protecting the environment and its sustainability on the other hand.

مقدمة

أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم وحتى يتحقق هذا الهدف فان الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة ضمن سياسات واستراتيجيات كلية في إطار ما يسمى بالهندسة الاقتصادية الشاملة وفي هذا الإطار يشكل قطاع السياحة احد أهم القطاعات التي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ومن ثم دعم التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، حيث أن مجالات السياحة وأنشطتها الخدمية المتنوعة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، أصبحت مثار اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع ذلك أنها تمثل مطلبا اجتماعي و اقتصادي وعليه كان لزاما توسيع القاعدة السياحية لتشمل السياحة البيئية والتي تقوم أساسا على التوازن ألبيئي ، وهي ظاهرة جديدة تهدف إلى البحث والتأمل في الطبيعة والحيوانات وتوفر الراحة للإنسان ، فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئية هي ربط الاستثمار و المشاريع الإنتاجية مع حماية البيئة و التنوع الحيوي و الثقافي للمناطق السياحية ،وفق معادلة تنموية واحدة.

وقد جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لمعالجة موضوع التنمية المستدامة وسبل تحقيقها من خلال تطوير السياحة البيئية، وذلك من خلال ثلاثة أقسام وهي:

1- السياحة البيئية وعلاقتها بالبيئة.
2- التنمية المستدامة (أبعادها ومؤشرات قياسها).
3- تأثير السياحة البيئية على التنمية المستدامة.

أولا: السياحة وعلاقتها بالبيئة

1- مفاهيم عامة حول السياحة وآثارها:

1-1- تعريف السياحة:

رغم اتفاق الكثير من علماء السياحة على أنه من الصعب العثور على تعريف شامل للسياحة إلا أنه من الممكن التوصل إلى تعريفات توضح طبيعة هذا النشاط وتصنيف مختلف جوانبه لهذا نورد هذه التعاريف التي واكبت تطور نشاط السياحة.

- تعريف الألماني جوير فرولر (Guyer Freuller)1905 للسياحة "بأنها ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام،والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها،والشعور

بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة"[1]. ونلاحظ أن هذا التعريف أهتم بالجوانب النفسية والمعنوية للسياحة وأهمل جوانب أخرى.

- تعريف الاقتصادي النمساوي فونش وليرن (VAU SCHULLER) للسياحة على أنها "كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة" نجد أن هذا التعريف قد ركز على النواحي الاقتصادية فضلا عن إشارته إلى السياحة الداخلية والخارجية.
- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1963 أقر أن السياحة "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة،ولا تزيد عن اثنتي عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية"[2].
- عرف مؤتمر (أوتاوا) بكندا سنة 1991 السياحة بأنها "الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لفترة معينة من الزمن، وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه".

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ التباين دون الوصول إلى تعريف شامل لظاهرة السياحة،إلا أن الملاحظات العامة التي يمكن إبداؤها حول النشاط السياحي لا تخرج عن الآتي:

- أن السياحة مجموعة من العلاقات المادية وغير المادية.
- تنشأ السياحة نتيجة تنقل الأفراد وإقامتهم في أماكن غير أماكن إقامتهم الدائمة.
- أن الحركة إلى المكان المقصود تكون مؤقتة خلال مدة لها حد أقصى وحد أدنى.
- أن زيارة الأماكن المقصودة لا تكون لأغراض التجارة أو العمل.

1-2- أنواع السياحة:

من بين أهم أنواع السياحة ما يلي:

- السياحة الترفيهية والإصطيافية:وهي التي يراد منها التمتع بالمناخ أو جمال الطبيعة الأمر الذي ينشأ لديهم الرغبة الدائمة في زيارة هذه المناطق والتمتع بها.
- السياحة الدينية: وتهدف لزيادة الأماكن الدينية المقدسة.

- سياحة المؤتمرات: تهدف إلى حضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية والمهنية الاقتصادية أو السياسية.
- السياحة التاريخية:هي التوجه للأماكن التي شهدت أحداث تاريخية معينة، سياحة الآثار والمعابد.
- سياحة التعلم والتدريب: حيث يهدف من وراء السفر الدراسة في الجامعات والمعاهد أو التربص لدورات تعليمية أو تدريبية.

3-1- الآثار البيئية للسياحة:

لا شك أن لقطاع السياحة دورا هاما في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلا أن عددا قليلا من المهتمين بهذا القطاع قدر كزوا على تأثيراته البيئية والتي منها ما هو إيجابي وما هو سلبي.

أ- الآثار الايجابية

كأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية،ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية ويمكن تلخيص الآثار الايجابية للسياحة على البيئة فيما يلي:

- تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية.
- إن التراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجع الحكومات المحافظة على معالمه ولذا فإن كثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية.
- يعتبر القطاع وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة والبيئة وبذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.

ب-الآثار السلبية

إن وجود الآثار الايجابية للسياحة لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية ومن بينها:

- أثر السياحة على النظم الإيكولوجية: إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية والبرية ويسبب بذلك عدة أضرار خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لاستيعاب هذا النشاط، وهو ما قد يؤدي إلى اضطراب في الحياة البرية وتزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالانقراض فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي

إلى تدمير البيئة البرية إذ أن عمليات قتل الحيوانات بغرض التجارة قد ارتفعت نتيجة الطلب المتزايد على التذكارات التي تأخذ شكل فراء وجلود وقرون...إلخ.

كما تهدد أيضا الشعاب المرجانية والنظم الايكولوجية البحرية نتيجة لزيادة النفايات والمواد الكيميائية الغير معالجة وبذلك يلحق الضرر بقيمتها السياحية.

- التلوث والنفايات:بالإضافة إلى كون السياحة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية في نشاط يولد أيضا النفايات السائلة والصلبة والتي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة على معالجتها، إذ تشير التقديرات إلى أن السفن السياحية في بحر الكاريبي وحدها تنتج 70000 طن من النفايات.
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية:إن تطور السياحة والبني التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما تسبب الإضرار بالمناظر الطبيعية وتأكل للتربة بسبب التوسع العمراني وكذا الإضرار بمصادر المياه العذبة والتي هي محدودة بالأساس في بعض المناطق، إذ تشير التقديرات بان السائح يستعمل المياه مرتين أكثر من المقيم،بالإضافة لاستخدامها في الأنشطة الترفيهية كحمامات السباحة وملاعب الغولف.

2- علاقة السياحة بالبيئة:

نتيجة للتوسع السريع في القطاع السياحي تواجه الوجهات السياحية التقليدية والناشئة مزيدا من الضغط على بيئاتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية،وثمة الآن إقرار بأن نمو السياحة الجامح الهادف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأمد كثيرا ما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية تضر بالبيئة والمجتمعات وتدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة، وذلك بفعل الإفراط في استهلاك الموارد والتلوث والنفايات التي تنجم عن تطوير البنية التحتية والمرافق السياحية.

2-1- نشأة السياحة البيئية:

يعتبر ويليام موريس (1834–1896) الفنان والكاتب وعالم الاجتماع والناشط الانجليزي أو من دعا إلى السياحة البيئية، وقد عرف بتصاميمه لورق الجدران والمنسوجات كما شكل جمعية تدعوا للعودة إلى حرفية اليد كما دعا إلى نظافة المدن والمناخ.

وهناك من ينسب الابتكار الأول لمصطلح السياحة البيئية لهيكتور سيبالوسلاسكورين (1983) المهندس المعماري المكسيكي واحد دعاة المحافظة على البيئة، والرئيس المؤسس للمنظمة البيئية غير الحكومية

(PRONATURE) والداعية للحفاظ على الأرض الرطبة بغية تأمين وضمان استمرارية إكثار وتغذية الطيور في موطنها مثل طائر الفلامنغو الأمريكي، كان سيبا لوسلا سكورين قد لاحظ أن ثمة أعداد متنامية من السياح خصوصا من أمريكا الشمالية مهتمين بالدرجة الأولى بمراقبة الطيور،وقد آمن أن مثل هؤلاء الناس يمكن أن يلعبوا دورا هاما في تعزيز وتشجيع الاقتصاد الريفي المحلي، وخلق فرص عمل جديدة والحفاظ على البيئة في المنطقة، وبدأ استخدام كلمة السياحة البيئية ليصف تلك الظاهرة، ومنذ ذلك الحين قام خبراء من منظمات دولية عديدة كالاتحاد العالمي لصيانة الطبيعة ومنظمة السياحة العالمية بتطوير مفهوم السياحة البيئية ووضع شروط لها، وقبل إطلاق المصطلح كانت العديد من النشاطات السياحية قد بدأت تنشا بين السياح الواعدون والذين بدأو يدركون الآثار السلبية على المجتمع والبيئة والاقتصاد[3].

2-2- مفهوم السياحة البيئية:

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين وهو مصطلح حديث نسبيا جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها.

فالسياحة البيئية هي ذلك النوع الترفيهي والترويجي عن النفس والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة أو بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكي تمثل نمطا من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد للاستمتاع، فالسياحة البيئية هي متعة طبيعية تعني بمفهومها العام الخروج في الروتين اليومي إلى ارتياد الصحراء للتمتع بجمالها وطبيعتها بما فيها الحياة الفطرية النباتية والحيوانية وممارسته كافة الأنشطة المعتادة فيها أو السياحة إلى المناطق الساحلية والأثرية أو للمناطق الجبلية.

وهناك عدة تعاريف للسياحة البيئية منها:

- الصندوق العالمي للبيئة: تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها:" السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة"[4].
- إعلان مانيلا: إن العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن بين التنمية وحماية البيئة ويؤكد إعلان مانيلا 1980 على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية

والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عوامل جذب رئيسية للسياحة ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية وانه ينبغي على المجتمعات المحلية والوطنية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليها.

- تعريف الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية: وقد جاء تعريفها للسياحة البيئية لسنة 1999 على أنها "السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين"[5].

2-3- عناصر السياحة البيئية ومبادئها:

تتمثل أهم عناصر السياحة البيئية فيما يلي[6]:

أ- عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان والتي تكون متمثلة في تصرفات السائح وما قد يحدثه من تلوث فيها، ومن هنا ظهرت علاقة أخرى ولكن بين السياحة والبيئة ككل وبين مفهوم التنمية المستدامة حيث تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس تماما حيث أصبحت التنمية إحدى الوسائل التي ساهمت في استنزاف موارد البيئة وإيقاع الضرر بها وأحداث التلوث فيها.

ب- تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت فهي إحدى مصادر المحافظة على البيئة.

ج- تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل الأساس التي تقوم عليها.

د- التنوع البيولوجي ونقاء البيئة الطبيعية وبقاء الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض عاملان أساسيان في تنشيط السياحة البيئية ولذا يجب أن يؤخذ بالحسبان أن تدهور البيئة يحد من فرص تنمية السياحة.

كما قد وضعت الكثير من دول العالم مبادئ عدة للسياحة البيئية وشروط لممارستها منها:

أ- توفير مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي

ب- إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا.

ج- وضع قوانين صارمة وفعالة للاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت.

د- دمج سكان المجتمع وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم[7].

هـ-العمل على تحقيق المردود المادي المناسب للمنطقة أو الدولة التي يتم الاستثمار فيها بما يحفظ التنمية والتطوير المستقبلي[8].

ثانيا: التنمية المستدامة (أبعادها ومؤشرات قياسها)

1- مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر هذا المفهوم لأول مرة وتم صياغته من خلال تقرير مستقبلنا المشترك "الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسية وزارة النرويج وهو تقرير شرع في إعداده عام 1983"

وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا إذ أنه ولأول مرة يتم التطرق إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، واندماج هذه الأبعاد الثلاثة في عملية اتخاذ القرار بحيث يصبح هدف المردودية الاقتصادية مرتبطا ومقترنا بالحفاظ على البيئة الطبيعية، ومرهونا بتحقيق العدالة الاجتماعية ويؤكد تقرير "بروتلاند" على الارتباط الوثيق بين هذه الأبعاد، بحيث لا يمكن تطبيق: إستراتيجية تنمية مستدامة بدون دمج هذه المكونات.

وقد عرفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.

ويرى البعض أن التنمية المستدامة تقوم على مبادئ أساسية "تتمثل في تبني أنماط إنتاج واستهلاك تحترم البيئة الطبيعية والإنسانية،وتسمح لجميع سكان الأرض بتلبية حاجاتهم الأساسية الغذاء، السكن، اللباس التعليم، العمل والعيش في بيئة سليمة".

وبتنامي الشعور بأهمية موضوع البيئة تم عقد قمة الأرض سنة 1992 في"ريوديجانيرو" بالبرازيل وكانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي انتهى إلى إصدار وثيقة الأجندة21 "والتي تحدد المعايير الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي بشري لمواجهة احتياجات وتحديات القرن 21"، كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في "جوهانسبورغ" في سبتمبر 2002 عقدت تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة[9].

2- أبعاد التنمية المستدامة:

لقد أشرنا إلى أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة للتنمية، وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي.

2-1- البعد الاقتصادي:

النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء، والمياه، والتربة وبالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية والجوفية، والتربة، وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة.

2-2- البعد الاجتماعي:

الاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية.

كما ينبغي أن يكون النمو الديمغرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانات حكومة كل بلد ومواردها الطبيعية،لأن أي زيادة ديمغرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة،السكن،التعليم مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وارض زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة.

2-3- البعد البيئي:

تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بإتباع أنماط إنتاج واستغلال للموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة،

لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويركز المختصون في مجال البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" التي تعني أن كل نظام طبيعي حدودا لا يمكن تجاوزها من الاستغلال وأن إفراط استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي،والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من إتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك السيئة، مثل استنزاف المياه الجوفية والسطحية، وقطع أشجار الغابات وغيرها.

3- مؤشرات التنمية المستدامة:

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية.

وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستديمة إلى ثلاث أنواع رئيسية[10]:

- مؤشرات القوى الدافعة: وتصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط
- مؤشرات الحالة: وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الماء والجو.
- مؤشرات الاستجابة: تلخص التدابير المتخذة

3-1- المؤشرات الاقتصادية:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا م هما من عناصر نوعية الحياة.

ب- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

ج- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي: يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

د- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو ير د بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

3-2- المؤشرات الاجتماعية:

أ- مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه).

ب- معدل البطالة: ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

ج- نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

د- التعليم: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

هـ- معدل النمو السكاني:يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية.

3-3- المؤشرات البيئية

أ- نصيب الفرد من الموارد المائية: ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين: الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

ب-متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: بين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة.

ج-كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار.

د- التصحر:يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية.

هـ-التغير في مساحة الغابات: يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد.

4-3- المؤشرات المؤسسية[11]:

أ- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة:يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

ب-المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.

ج-الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة:إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

د- مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات .

ثالثا: تأثير السياحة البيئية على التنمية المستدامة

1- التنمية السياحية المستدامة

1-1- مفهوم السياحة المستدامة

إذا كانت التنمية الاقتصادية تشكل عاملا للتقدم بصفة دائمة فهذا لا يظهر سوى بعدا كميا،ففي مجال السياحة أجمع الخبراء على أن هذا النشاط لا يشكل قطبا اقتصاديا إلا إذا اتصف بنوع من الديمومة يجعله عاملا ثابتا في المحيط الاقتصادي، من شأنه أن يكون أحد المحركات الرئيسية لعجلة التقدم.

وفي هذا الصدد يذكر التقرير المنجز من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2000 "أن التنمية السياحية يجب أن تبني على أساس إيكولوجي على المدى الطويل وكذا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية"[12].

فيظهر جليا أن التنمية المستدامة بمفهومها الحديث لا تستثني السياحة كمجال حساس تظهر فيه كتوجه عالمي جديد حيث تسعى الدول المتقدمة في ميدان السياحة إلى وضع خطط ودراسات طويلة المدى لخلق نوع من الاستقرار والترسخ لهذا القطاع فأصبحت تتبنى سياسات شاملة تمتد على بعد زمني متوسط أو طويل مع تفادي الخطط التنموية القصيرة المدى، وتدعيما لهذا المنحنى نجد أن تطوير قطاع السياحة عن طريق التنمية

المستدامة ورد في اتفاقيات ومواثيق ذات طابع دولي أو قاري ونذكر على سبيل المثال "الميثاق الأوروبي لتهيئة الإقليم" وتقرير "مانيلا" المتعلق بالتراث حيث ورد فيه تصريح سنة 1988 "أن السياحة قادرة بتوفير الشروط الملائمة وفي إطار الأبحاث العالمية المنجزة من طرف التنظيم الدولي الجديد على لعب دور إيجابي في خلق التوازن والتعاون بين الدول"[13].

ويتضح جليا من خلال ما سبق أن النظرة إلى قطاع السياحة أصبحت تقوم على المخططات طويلة المدى لخلق قواعد ثابتة لهذه الصناعة قصد تحويلها إلى عامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة.

2-1- أهداف السياحة المستدامة[14]:

أ- حماية الثقافة المحلية وخصائصها البيئية، الثقافية والاجتماعية (التراث والعادات، الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الحضاري والثقافي).

ب- ترشيد استخدام الموارد السياحية.

ج- حماية البيئة من التلوث (الأرض، المناخ، المياه، الحياة، البرية، النمو السكاني).

2- دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة

تمثل السياحة البيئية احد أنواع السياحة القائمة على مبدأ الاستدامة السياحة وهي تعتمد بشكل رئيسي على عناصر الطبيعة ثم يليها العنصر الاجتماعي للسكان المحليين الذين يقطنون في المنطقة السياحية فالاستدامة تتعلق بشكل رئيسي بالاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية.

ان المتتبع و الملاحظ لتطور صناعة السياحة البيئية بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية يدرك أهمية دعم هذا التوجه من منظور صناعي و إنتاجي يساهم في زيادة الدخل الوطني وإتاحة الفرص لتشغيل وتوظيف الأيدي العاملة وتحقيق برامج التنمية، وكذلك من المنظور البيئي فهي عامل جذب للسياح وإشباع لرغباتهم وتطلعاتهم في التمتع وزيارة الأماكن الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار على أن هذا الاستثمار في مصادر البيئة لا يتعارض مع استنزاف ونفاذ هذه الموارد الطبيعية بل يكون مجال للمحافظة والحماية " للسياحة البيئية المستدامة " .

فالسياحة البيئية لا تستطيع أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق سياحة بيئية مستدامة وبالتالي تنمية مستدامة.

وإذا أخذنا الجزائر كمثال نجد أن السلطات قد لجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفية التنمية المستدامة والقوانين الخاصة باستغلال مناطق التوسع السياحي، وقررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بتسيير 174 منطقة توسع سياحي .

وقد تزامنت هذه الخطوة مع مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة والذي تمحور حول ضرورة تبني أسلوب جديد في تسيير المؤسسات السياحية يعتمد على تثمين الثروات الطبيعية .

وفي سنة 2008 قامت الوزارة الوصية بوضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 كجزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية و الدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة.

الخاتمة

يمكن أن يكون للسياحة كغيرها من القطاعات التنموية الأخرى أثارا ايجابية وسلبية في آن واحد على البيئة الطبيعية والتي تشكل الأساس لما يعرف باسم السياحة البيئية .

لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقة بين السياحة و البيئة علاقة تكافلية وعلاقة توازن دقيق بين التنمية وحماية البيئة كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو بالبيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة ،كما انه من الضروري على المجتمعات المحلية و الدولية اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ عليها كما يعتبر التخطيط الطويل الأجل و السليم بيئيا شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة و البيئة لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للاستمرار.

الهوامش

[1]– هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص10.

[2]– محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، 2003، ص61.

[3]– طيب داودي،دلال بن طيب،السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة،الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة،9–10 مارس2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص02.

[4]– مرزوق عايد القعيد، الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة– السياحة البيئية في الأردن والسبل الكفيلة لتنميتها–، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 15–16 مارس2005، ص04.

[5]– نبيل دبور، مشاكل وأفاق التنمية السياحية والمستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية 2004، ص16.

[6]– نفس المرجع، ص59.

[7]– خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية، دار ناشري للنشر الالكتروني، ص125 متاح على

http://www.nashiri.net/ebooks/doc_download/339-.html

[8]– سليمان بن عبد العزيز المشعل،الصحة البيئية...الواقع والطموح،المكتب التنفيذي لمجل وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، سبتمبر 2011ص44 متاح على،http://sgh.org.sa/Portals/0/PDF/Books/environement_health.pdf

[9]- ADIB ABDESALAM, ortide, php3,article,124,www.maroc-ecologie.net.

[10]– الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، المركز الإنمائي لشمال إفريقيا، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية طنجة، المغرب، 13–16 مارس 2001.

[11]– دوجلاس موس شيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2000 ص164.

[12]– المجلس الاجتماعي والاقتصادي، مشروع تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياحة الوطنية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص56.

[13]– نفس مرجع، ص57.

[14]– رنا رستم، قراءة في محاضرة أنماط العلاقات بين السياحة البيئية والتنمية في الساحل السوري، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع اللاذقية Wehda.alwehda.gov.sy.